ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

The Arabic Attitude on the First Gulf War in 1980,the UAE as a Model

Dr:Nazhaan hamood

University of Tikrit College of Arts

* *Corresponding author: E-mail* :
iq.edu. Nazhaan.hamood69 @ut

07722422752

Keywords:
Iraq
Iran War
United Arab Emirates

ARTICLE INFO

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 25 Jan 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

ABSTRACT

The positions of many regional and international powers towards the Iraq-Iran war varied according to their interests, and the position of the United Arab Emirates was one of the most ambiguous positions towards the war, as a result of the Emirati regime's view of the nature of the conflict and its repercussions on its security and interests in the region. Since the beginning of the war, the UAE has provided more manifestations of political, diplomatic, financial and military support to Iraq, and it has emerged as a diplomatic mediator between the two sides of the conflict, but it has maintained hidden relations with the Iranian regime, which made its assistance to Iraq during the war and its aftermath questionable by the Iraqi leadership.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.1.2.2022.09

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of

الموقف العربي من حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠ : دولة الإمارات إنموذجا

أ.م.د نزهان حمود نصيف/ جامعة تكريت/ كلية الآداب

الخلاصة:

تباينت مواقف العديد من القوى الإقليمية والدولية تجاه الحرب العراقية الإيرانية وفقا لمصالحها، ويعد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة واحدا من أكثر المواقف غموضا تجاه الحرب، نتيجة نظرة النظام السياسي في الإمارات من طبيعة الصراع وانعكاساته على أمنها ومصالحها بالمنطقة، ومنذ بداية الحرب أقدمت الإمارات على تقديم المزيد من مظاهر الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والعسكري للعراق، وظهرت الإمارات بدور الوسيط الدبلوماسي بين طرفي الصراع، ولكنها احتفظت بعلاقات خفية مع النظام الإيراني، مما جعل مساعدتها للعراق أثناء الحرب وما بعدها محل شك من قبل القيادة العراقية.

مقدمة:

يعد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الحرب العراقية الإيرانية **1980-1988**، والذي اتسم بالتحفظ والحذر، فلم تكن سياستها على وتيرة واحدة، بل كانت تتغير وفقا لمحددات ولاعتبارات تتعلق بتطورات الحرب فكانت تأمل أن تنتهي الحرب بين العراق وإيران، لأن أي انتصار للعراق سوف يشكل خطرا عليها في المنطقة، وفي الوقت نفسه فإن انتصار إيران سيكون عواقبه أكبر خوفا من انتصار الأيديولوجية الشيعية، لوجود جالية إيرانية كبيرة بالإمارات؛ ومن ثم تردد الموقف الإماراتي بين الحياد ودعم العراق على الرغم من قناعتها بأن العراق يشكل تهديدا لأمنها في المنطقة، بيد أن استمرار إيران خلق المشاكل للإمارات، وتهديداتها المستمرة لدول المنطقة، وسعيها إلى تصدير ثورتها إلى المنطقة، واستخدام الورقة الطائفية، لقلب أنظمة الحكم في الدول الخليجية، كل هذه العوامل جعلت الإمارات تقف مع العراق، وقدمت لها دعما كبيرا سواء أكان ماديا أو معنويا، هذا الموقف أثر سلبا في العلاقات الإماراتية الإيرانية، في ظل احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث؛ ومن ثم كانت الدبلوماسية الإماراتية تسعى لإظهار الدعم للعراق وعدم إثارة النظام الإيراني في ذات الوقت، والذي تربطهما علاقات وثيقة من قيام الثورة الإسلامية عام 1979.

مشكلة البحث:

تحديد المشكلة هو تحديد الهدف والغرض, وفيها يحدد منهج البحث وإجراءاته وأدواته، وإن اختيار مشكلة البحث الخاصة بموضوع دراستنا ليست بالمشكلة السهلة كونها تمثل مرحلة مهمةً من تاريخ المواقف العربية، وتكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود دراسات علمية رصينة سلطت الأضواء على موقف دولة الامارات العربية المتحدة تجاه حرب الخليج الأولى.

أهمية البحث:

تعد أهمية البحث وطبيعته معياراً أساسياً يؤثر في انتقاء مشكلة البحث وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الظاهرة التي تدرسها وهي موقف دولة الامارات تجاه القضايا العربية الملحة في الدفاع عن الاستقلال والوحدة العربية، والقيام بالتتبع التاريخي لمرحلة من مراحل تاريخ المواقف العربية.

اهداف البحث:

إن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البحث عن طريق دراسته للمشكلة ينبغي أن لا تخرج عن الأهداف العامة للبحث العلمي في إطار البعد النظري والتطبيقي الخاص بالمشكلة التي يدرسها الباحث, وأن

الهدف من هذا البحث هو معرفة الدور الذي تمثل به النظام السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة حيال القضية المصيرية وأن هذا الدور نتناوله من البعد التاريخي المجرد للدور العربي في الحرب العراقية– الايرانية عام 1980 الى عام 1988.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الموقف الاماراتي نابع من موقف عربي تجاه قضايا المصير المشترك، ولا يمكن اعتبار هذا الموقف هامشي أو حاجة إعلامية لصناعة القبول، وإنما تنطلق من موقف وطني نابع من ضرورة توحيد الصف العربي تجاه قضايا الاستعمار وسلب ارادة الوطن في تلك الفترة وهذا الموقف هو ما كان معلن.

حدود الدراسة :تركزت حدود الدراسة زمنياً للفترة الممتدة من (١٩٨٠–1988).

هيكلية البحث:

يتناول البحث موقف الإمارات من الحرب العراقية الإيرانية كما يلي:

أولا– الحرب العراقية الإيرانية – الأسباب والأبعاد:

ثانيا – محددات واعتبارات الموقف الإماراتي تجاه الحرب العراقية الإيرانية:

ثالثا – الموقف الدبلوماسي:

رابعا– الموقف العسكري والمالي:

أولا– الحرب العراقية الإيرانية – الأسباب والأبعاد:

لقد كانت الحرب العراقية – الإيرانية أطول الحروب في القرن العشرين؛ تلك الحرب أذهلت – بطول مدتها، التي تجاوزت الثماني سنوات، وتعقيداتها وشراستها، وخسائرها، المادية والاقتصادية، ونزف الدم فيها – كل من حاول دراستها أو تفهم دوافعها. كما كان من المثير للدهشة، الموقف الدولي للقوّتَين العظميَين، اللتَين لم يقلقهما أن تمسي الحرب اختبار قوة جديداً بينهما؛ إذ يشير بعض المحللين إلى أن زعماء القطبَين الأعظمَين، قد ناقشا ذلك الصراع رسمياً في لقاء قمة بينهما، وأن تلك الحرب قد وضعت بين قوسَين في المساومات بينهما. وكلاهما كان يريد تثبيت الصراع، والعمل على ألاّ يكون هناك غالب ومغلوب؛ لذا عند البحث عن أسبابها سنجدها كثيرة؛ بعضها مباشر، وبعضها الآخر غير مباشر.

وتتلخص الأسباب المباشرة للحرب في الخلاف السياسي الحاد بين الحكومة الإيرانية التي أنجبتها ثورة الخميني في شباط/فبراير 1979م والحكومة العراقية، وما ترتب عليها من إحياء للخلاف المتعلق بالحدود العراقية – الإيرانية. وأما الأسباب غير المباشرة للحرب العراقية – الإيرانية فتتمثل دون شك في التخطيط الغربي وفي مقدمته الأمريكي/الإسرائيلي للقضاء على قوة طرفي الحرب لأنهما يهددان مصالحهما النفطية والأمنية؛ فالعراق الذي كان يحكمه نظام قوي راديكالي، يؤمن بوحدة الأقطار العربية تحت راية القومية، ويتطلع لتحقيق الانتصارات والإنجازات الكبيرة، ووصل لسدة الحكم العراق في تموز 1968م [1]. وكان العراق مدعوماً باقتصاد متين عززه تأميم النفط، وبجيش قوي مدرب، يملك تجهيزاً متقدماً أتاحه متانة اقتصاد العراق، وعلاقات النظام الاستراتيجية مع أكبر مصدّر للسلاح في العالم (الاتحاد السوفيتي)، وشراكته الاقتصادية والنفطية مع عدد من الدول المهمة وخاصة فرنسا [2].

وأما إيران فقد وقع فيها، أيضاً، تغير دراماتيكي، إذ عاد إليها الخميني في فبراير/شباط عام 1979م، وقاد ثورة إسلامية مدعومة بمشاعر الملايين من الشعب الإيراني، الذين وجدوا في الإسلام وشعاراته منقذاً ومخلصاً من غطرسة الشاه محمد رضا بهلوي، والذي عاش إمبراطوراً وحليفاً للغرب، وحالماً بالهيمنة على منطقة الخليج كلها [3]. وبعد انتصار الثورة غادر الشاه إيران مخلفاً وراءه جيشاً قوياً وثروة كبيرة تحققت نتيجة للصعود الكبير في أسعار النفط [4].

وهكذا، أصبح الخميني قائدا لثورة، وأضحت إيران نظاماً راديكالياً راغباً في تصدير الثورة والتوسع، وبالمقابل كان العراق يقوده نظام يسعى إلى تزعّم العروبة، ويتلمس كل ما يجعله بطلاً للتحرير القومي. ويقع هذان المشهدان الجديدان في العراق وإيران على تخوم دول الخليج المترفة مادياً بفعل عائدات النفط، والضعيفة عسكرياً بفعل عوامل كثيرة: بشرية ونفسية وبنيوية، وكانت هذه الدول – وفق حسابات التاريخ والجغرافية – هدفاً محتملاً لمد عروبي قومي وعسكري [5].

وأما إيران فكانت ولا تزال تَعُدُّ الخليج فارسياً، وتعتبر الدويلات الصغيرة على ضفافه الشمالية توابع لها. كما أنها احتلت جزراً تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمسكت بها، ولم يغير انقلاب النظام في إيران من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، لم يغير موقفها قيد أنملة تجاه الجزر، أو نظرتها إلى دول الخليج العربي [6].

حيال ذلك أدركت دول الخليج العربي أنها أمام معضلة مزدوجة، ورأت أن أفضل حلٍّ لهذه المعضلة هو جعل الجارين الكبيرين المتربصين بها يمتص كل منهما قوة الآخر، وقد عبّر الملك خالد بن

عبد العزيز آل سعود عن هذا الموقف عندما قال مقيماً الحرب العراقية– الإيرانية: (عسى أن تموت الأفاعي من سموم العقارب) [7].

بيد أن دول الخليج لم تحسب جيدا عواقب هذا الصراع؛ فبعد الثورة الإسلامية في إيران أعلنت إيران قطع كل العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل، وأعلنت عدم اعترافها بشرعية الدولة الإسرائيلية. كما دأب الخميني على تسمية إسرائيل بالشيطان الأصغر والولايات المتحدة بالشيطان الأكبر. ولكن عند بدء الحرب بين إيران والعراق في سبتمبر/أيلول 1980 وكون التسليح للجيش الإيراني هو بغالبيته تسليح أميركي منذ أيام الشاه، لم تتوان إيران في إحياء تعاون سري مع إسرائيل، التي لم تبخل في تقديم كل الدعم المطلوب؛ إذ اعتبرت إسرائيل النظام العراقي التهديد الأكبر لها؛ وبالتالي وقفت إلى صف الخميني [8]. ووفقا لدراسة أجراها معهد تل أبيب لدراسات الأمن القومي، زودت إسرائيل إيران بأسلحة تبلغ قيمتها 500 مليون دولار (365 مليون يورو) في السنوات الثلاث الأولى من الحرب [9].

ووفقًا للبروفيسور هينر فورتيج من معهد GIGA في هامبورگ. "لم تكن الأمور جيدة بالنسبة لإيران في الحرب مع العراق، وذلك لأن 90% من أسلحة إيران تم الحصول عليها في الولايات المتحدة خلال عهد الشاه". كانت تلك الإمدادات تنفد: "كانت إيران في حاجة ماسة لموردين جدد على استعداد لتقديم الأسلحة الأمريكية". وقد كان عرض إسرائيل فقط ما تحتاجه إيران. وقد عقب آية الله الخميني على الشائعات التي تقول إن العراق كان يعمل على صنع قنبلة نووية – إنه تهديد لا يمكن لإسرائيل ولا لطهران أن تقبله. كما أن وكالة المخابرات الإيرانية أرسلت معلومات قيمة إلى سلاح الجو الإسرائيلي الذي قصف مفاعل تموز النووي العراقي في عام 1981، مما تسبب في تعطيل البرنامج النووي العراقي المشتبه به لسنوات. وكان مثل هذا التعاون السري حساسًا للغاية، كما يقول فورتيج، "وقد حاول الجانبان إبقاؤه سريا. ولم ترغب إيران ولا إسرائيل ظهوره للعلن" وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1986، ضربت قضية إيران – كونترا الولايات المتحدة: فقد باع مسؤولون كبار في الإدارة آلاف الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات سرا إلى طهران عن طريق إسرائيل واستخدموا عائدات مبيعات الأسلحة لتمويل متمردي كونترا اليمينيين في نيكاراغوا [10].

هكذا لم تكن الحرب في أسبابها الخفية أبدا مصلحة خليجية، وإنما مصلحة أمريكية وإسرائيلية وغربية خالصة، فبحجتها تداعت الأساطيل العسكرية إلى الخليج، الذي حرصت التوازنات الدولية – إبان ذروة الحرب الباردة–على التعامل معه بحساسية مفرطة، وأخذ العلم الأمريكي يرتفع على ناقلات النفط

التي أحيطت بالبوارج الحربية الأمريكية وهي تخرج من الخليج العربي محملة بالنفط، خوفاً من هجمات إيرانية تستهدف قطع النفط، والإضرار بمصالح دول الخليج التي دعمت العراق [11]؛ بينما صمت السوفييت مكتفين بمليارات الدولارات ثمناً للسلاح الذي باعوه بأسعار خيالية للطرفين المتحاربين، والذي باعته مصانع غربية وشرقية أخرى بأسعار باهظة أيضاً، وقد زاد ذلك نار الحرب تأججاً [12].

وفق هذه الخلفية لأسباب وأبعاد الحرب العراقية الإيرانية جاءت مواقف دول الخليج تعبر عن قدر رؤيتها للتأثير المباشر وغير المباشر للحرب على أمنها ومصالحها؛ ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة على النحو التالي:

ثانيا – محددات واعتبارات الموقف الإماراتي تجاه الحرب العراقية الإيرانية:

تشكل الموقف الإماراتي تجاه الحرب العراقية الإيرانية انطلاقا من عدة محددات أساسية هي:

- **المحدد المصلحي:** غني عن القول بأن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى التأثير في البيئة الدولية والإقليمية لخلق الأرضية الأكثر ملاءمة لتعظيم مصالحها والحد من التحديات والأخطار التي تعترضها أو التقليل من حدتها، ودولة الإمارات تهدف من خلال سياستها الخارجية إلى الحفاظ على مصالحها الوطنية وحماية أمنها واستقرارها وسيادتها؛ موظفة في سبيل تحقيق ذلك كل ما تمتلكه من عناصر قوة، سواء تمثلت في استثمار مواردها المالية في دعم دبلوماسيتها الناعمة، أم استثمرت دائرة علاقتها التعاونية الممتدة إقليمياً ودولياً.
- **المحدد القومي:** فدولة الإمارات هي دولة عربية تربطها بمحيطها القومي أواصر عدة (اللغة، الدين، الثقافة، التاريخ والمصير المشترك.. الخ)، ولذا فإن سياستها الخارجية تنطلق أساساً من هذا الموجه القومي، إلى درجة تجعل من الصعب الفصل بين المصلحة الوطنية الإماراتية والمصالح العربية، خاصة بالنسبة لقيادة سياسية كسمو الشيخ زايد طيب الله ثراه، آمنت بأن المصالح الوطنية الإماراتية لا يمكن تحقيقها بمنأى عن المصلحة العربية [13].
- **المحدد الإسلامي:** يعد الدين الإسلامي مكوناً أصيلاً من مكونات الثقافة المجتمعية والسياسية للإمارات، بالإضافة إلى كونه منطلقاً أساسياً في صياغة دستورها ونظامها السياسي منذ تأسيس الدولة في 2 ديسمبر/ كانون الأول 1971، وأشار دستورها بأن: "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه"، ولذا فإن الدين الإسلامي والانتماء الإسلامي المترتب عليه، يعد موجهاً أساسياً في صناعة القرار، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، وأن

السياسة الخارجية لدولة الإمارات تحرص دائماً على نصرة القضايا العربية والإسلامية سواء تحت مظلة المؤتمر الإسلامي أم جامعة الدول العربية، أم في إطار السياسة الخارجية الإماراتية بشكل عام [14].

- **المحدد الخليجي:** لما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول الخليجية، فإنها معنية بقضايا محيطها الإقليمي الفرعي (النظام الخليجي)، ومتأثرة بكل معطيات هذا النظام سواء مثلت هذه المعطيات عناصر قوة كالثروة النفطية، وقيام مجلس التعاون الخليجي. أم مثلت عاملاً من عوامل الضعف والتحدي كالتوترات الأمنية والتدخلات الخارجية [15].

وقد انطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه إيران من الاعتبارات الآتية:

1- إن إيران دولة مجاورة تقع على الطرف الثاني من الخليج العربي.

2- إن إيران دولة واسعة ذات كثافة سكانية عالية مما يجعلها قوة عسكرية كبرى في المنطقة فضلا عن أنها دولة إسلامية.

3- وجود عناصر إيرانية كبيرة في دولة الإمارات.

4- إن إيران دولة احتلت الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسي) التابعة لها قبل إعلان دولة الإمارات.

5- هناك المذهب (الشيعي) المشترك بين إيران وبعض الإمارات التابعة لدولة الاتحاد [16].

وقد تجلت هذه المحددات والاعتبارات بوضوح خلال الحرب العراقية الإيرانية منذ عام 1980 – 1988؛ حيث تمخضت عن موقف متردد بين الدعم الخالص للعراق مع مهادنة مبطنة لإيران؛ إذ أن الكيان الاتحادي الإماراتي اختلفت مواقف إماراته تجاه الحرب، فعلى حين وقفت دبي ورأس الخيمة والشارقة مع الجانب الإيراني، وقفت إمارة أبوظبي إلى الجانب العراقي؛ مما جعل الإمارات تتبع موقفا عاما يغلب عليه الدبلوماسية الهادئة لاحتواء هذه الأزمة؛ لأن ذلك أقل خطورة وأكثر قبولا، واستمرت الإمارات رسميا تنتهج خيار الحياد المعتدل غير المنحاز وفق سياسة متوازنة؛ حيث تقديم مساعدة للعراق ضمن حدود لا تستفز بها الجانب الإيراني وترغمه على توسيع الحرب خارج الرقعة الجغرافية التي قامت عليها الأحداث؛ مما قد يشكل بذلك تهديدا أكبر عليها ضمن أمن المنطقة؛ مما جعل العراق يتهم بعض الإمارات بالخيانة [17].

وعليه سنتناول موقف الإمارات العربية المتحدة تجاه الحرب العراقية الإيرانية على النحو التالي:

ثالثا – الموقف الدبلوماسي:

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة الخليجية الأولى التي أجرت اتصالات بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك عن طريق رئيس المحاكم الثورية في إيران صادق خلخالي، التي وصل دبي يومي 28 و29 مايو/أيار 1979 والتقي بالمسؤولين الإماراتيين وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات، والتقي أيضا بحاكم دبي ونائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وجرت مباحثات إيرانية إماراتية تناولت الدين الإسلامي وضرورة دعم الجمهورية الإسلامية، وتأكيد دولة الإمارات – بلسان الشيخ زايد – ارتياحها لنجاح الثورة الإيرانية، وخلال المباحثات فاجأ خلخالي الشيخ زايد بالقول: أنْ لا خلاف بعد اليوم علي تسمية الخليج، فهو الآن الخليج الإسلامي لا فارسي ولا عربي؛ لأن كل دول المنطقة على الخليج هي إسلامية، وأن الشاه محمد رضا بعنصريته كان يخلق من التسمية قضية [18]. ولم تكن العلاقات الودية بين الإمارات والثورة الإسلامية جديدة، فمنذ اندلاع الثورة، أعلنت دولة الإمارات تأييدها للثورة، وقام السفير الإماراتي في باريس الدكتور سعيد سلمان بزيارات متعددة للخميني بطلب من حكومته [19].

توافقت كافة التصريحات التي أدلى بها المسؤولون الإيرانيون في الحكومة الإسلامية الجديدة، والتي أجمعت على أن الاتجاه لدى طهران هو إسقاط سياسة التوسع التي انتهجها النظام السابق، وأن نظام الحكم الإسلامي الجديد سوف يجري في أقرب فرصة مراجعة شاملة لجميع الإجراءات والاتفاقيات المبرمّة في العهد السابق. وبعد انتهاء الزيارة، صدرت فجأة تصريحات رسمية عن الحكومة الإيرانية تقول: "إن خلخالي غير مسؤول في الدولة، وبياناته التي أصدرها أثناء زيارته لدول الخليج لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإيرانية" [20].

أخذ موقف إيران الجديد يتضح من قضية الجزر، ولم ينقض سوى عام على نجاح الثورة الإيرانية، حتى أصبح واضحا، بأن موقف إيران الجديد إزاء قضية الجزر لا يختلف في شيء عن موقف شاه إيران؛ ففي يوليو/تموز ١٩٨٠، بعث وزير خارجية إيران صادق قطب زاده برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة مؤكدا فيها: "أن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، كانت دائما جزء لا يتجزأ من إيران وعندما سحبت بريطانيا قواتها من الخليج استعادت إيران سيادتها على الجزر، فإيران إذن لم تفعل سوى استرجاع سيادتها على جزء من أراضيها، كانت تحت السيطرة الأجنبية". بينما استنكر مندوب الإمارات العربية المتحدة في هيئة الأمم المتحدة التصريحات الإيرانية "والتي ستؤدي إلى الإساءة

إلى سمعة حكومة الإمارات العربية المتحدة، وتعكر صفو العلاقات الأخوية بين الشعبين المسلمين العربي والإيراني" [21].

بررت الحكومة الإيرانية عدم انسحابها من الجزر الثلاث بحجة التخوف من التدخل العسكري الأمريكي، وذلك عقب زيارة وزير الموصلات الإيراني موسى كلانتري إلى دمشق في يناير/ كانون الثاني ١٩٨١، والتي أشار فيها "بأن إيران أجرت مؤخرا محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر، وأن انسحاب من الجزر سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكي فيها، مؤكدا بقاء القوات الإيرانية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة". بينما نفت الإمارات رسميا حدوث أي اجتماع للمسئولين بين الجانبين، وطالبت بإيجاد تسوية لموضوع الجزر بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة في رسالة بعثت بها إلى هيئة الأمم المتحدة[22].

وعندما بدأت الحرب، طرح العراق ضمن مطالبه مسألة إعادة الجزر الثلاث للإمارات، وأخذت التقارير الصحفية تشير إلى وجود اتصالات بين العراق وإمارة رأس الخيمة، إذ جاء في صحيفة الديلي تلغراف البريطانية في 9 سبتمبر/أيلول ١٩٨٠م، بأن السفن العراقية قد أُرسلت إلى الموانئ المحايدة في بداية الحرب لإعداد الهجوم على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران، وعلق راديو إيران قائلا: "أن الطريق الخطر الذي سلكته الأنظمة العربية بمساندتها الادعاءات العراقية ضد إيران غير مستندة إلى أدلة وحجج، وإن الأنظمة التي ساندت بغداد مساندة صريحة أو مستترة، عليها أن تدرس الوضع قبل القيام بأي مساندة" [23].

ونشرت صحيفة البعث السورية 5 أكتوبر/تشرين الأول 1980 أن القوات الامريكية أرسلت إلى الإمارات وسلطنة عمان والبحرين والسعودية. وذكرت الصحيفة أنه تم إرسال طائرات عراقية إلى إمارة رأس الخيمة الشمالية ذات الموقع الاستراتيجي المتاخمة لمضيق هرمز عند مصب الخليج الفارسي. وفي نفس السياق نقلت صحيفة بريطانية عن حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي، قوله إنه لا توجد قوات أجنبية في إمارته. كما أدلى كبار المسؤولين الحكوميين والعسكريين الإيرانيين بتصريحات متكررة منذ بدء الحرب محذرين من أنه إذا سمحت الإمارات للقوات العراقية باستخدام موانئها ومطاراتها، فسوف تتحرك إيران لضمان رحيلهم [24].

ويبدوا أن دولة الإمارات قد تأثرت بالتصريحات الإيرانية؛ نظرا إلى محدودية القدرات العسكرية والسكانية وعدم ثقتها بقدرة شركائها بالخليج العربي على حمايتها، وكذلك بدافع القلق من آثار تلك الحرب

على استقرارها وعلى المنطقة، غير أن هذه السياسة قوبلت بالنقد الشديد من جانب بغداد التي حاولت تصوير الحرب على أنها مواجهة عربية – فارسية [25]. وفي المقابل أعرب الشيخ خليفة بن زايد ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد العام للقوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال افتتاحه دورة جديدة للمجلس الوطني الاستشاري لإمارة أبو ظبي، عن أمله في وقف الحرب العراقية – الإيرانية، والاستجابة الفورية للمساعي المبذولة لإعادة السلام إلى المنطقة، ودعا إلى تسوية سلمية للحرب دون استمرار إراقة الدماء وإهدار الإمكانات وموارد البلدين الإسلاميين [26].

وفي 7 يونيو/حزيران ١٩٨١ عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووي العراقي، صدر بيان عن المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة تندد بالعدوان الإسرائيلي، وأعلن تضامنه مع العراق، وأكد البيان: "أن إسرائيل هي العدو الأول والأخطر لكل الدول العربية، وأن أهدافها التوسعية تتجاوز الأرض العربية التي احتلتها إلى أراض عربية تخطط لها [27].

وضمن قيامها بدور الوسيط بين العراق وإيران لإنهاء الحرب بين البلدين قدم ممثلي دولة الإمارات وقطر والبحرين في يوم ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ مشروع قرار بالتضامن مع عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى وقف فوري للقتال الدائر بين العراق وإيران، وإلى انسحاب القوات المتحاربة إلى الحدود الدولية، مع البدء بإجراء تسوية سلمية النزاع على أساس مبادئ القانون الدولي، وقد طالب مندوبو هذه الدول الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة وقف الحرب والاستجابة لجهود الوساطة المبذولة، وخاصة من قبل المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز والأمين العام للأمم المتحدة [28].

وعندما بدأت إيران بهجومها في مارس/آذار 1982، شهدت عواصم مجلس التعاون الخليجي نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً وتبعتها اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في 15 مايو/أيار 1982، وبناء على طلب الكويت، عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية لبحث مخاطر استمرار الحرب العراقية الإيرانية. وأعلنت الإمارات في مايو/أيار ١٩٨٢ عزمها القيام بمبادرة سلام لوقف الحرب العراقية الايرانية. وأبلغ الشيخ زايد قادة دول مجلس التعاون الخليجي بمجمل الاتصالات التي أجراها مع إيران، مؤكدا إصرار إيران على موقفها المتصلب، وأنه لم تسفر اتصالاته عن أي نتيجة، بل رفضت، إيران وساطة دولة الإمارات. بينما انتقد العراق ما آلت إليه اجتماعات مجلس التعاون على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان في

مايو/أيار 1982، والذي كان يرغب بدعم أكثر للعراق، كما أشار إلى أن الإمارات قد رفضت طلباً من بغداد بإثارة قضية الجزر الثلاث [29].

وعقب صدور البيان المشترك بين سوريا وليبيا وإيران في ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٩٨٣ بعد عقد التحالف الاستراتيجي بينهم، صرح مسؤول بوزارة الخارجية في الإمارات بأن عبد الرحمن الجروان وكيل وزارة الخارجية الإمارتية قد أبلغ محمد كافور سفير سوريا لدى الإمارات استغراب حكومته للبيان، وأضاف بأن حكومة الإمارات ترى أن هذا البيان لا يخدم التضامن العربي الذي تنشده من أجل مصالح الأمة العربية، كما أنه يساعد على تهيئة الأجواء المناسبة التي تبذل لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية [30].

استمرت جهود الإمارات لوقف الحرب العراقية الإيرانية؛ لأن استمرارها حسب رأي الشيخ زايد بن سلطان، سيؤدي إلى التدخلات الأجنبية في شؤون دول الخليج العربي كافة؛ وقال: أنا شخصيا حذرت الإيرانيين مرات كثيرة من أن إطالة الحرب واستمرارها سيجلبان القوى العظمى، وإذا كان الآن لكل من العراق وإيران الرأي في هذه الحرب، فسوف يصبح الأمر فيما بعد بيد القوى العظمى، ولاشك أن ذلك سيؤدي إلى توقف الملاحة في الخليج وفقدان الأمن والحرية، فضلا عن الخسائر الاقتصادية الضخمة، وهي بأي حال لا تخدم مصالح الأمة العربية [31].

ولم تقف الجهود الإماراتية عند هذا الحد، فقد قام وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات راشد عبدالله، بتحرك جديد في ضوء مقررات محددة بهذا الشأن اتخذت في هذا الشأن في نطاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنهاء الحرب؛ إذ التقت هذه الجهود مع جهود وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد، وقدم الوزيران مقترحات إلى كل من طهران وبغداد للوصول إلى تسوية سلمية للحرب، ووصل الوفد الى طهران في مايو/أيار ١٩٨٣. إلا أن هذه المهمة لم تنجح بسبب الرفض الإيراني، وفي 19 من الشهر نفسه، زار الوفد العراق فوجد موقفا مغايرا، ويتلخص المشروع لوقف القتال في النقاط التالية [32]:

1- ايقاف القتال فورا بين الجانبين.

2- انسحاب الجانب العراقي إلى الحدود الدولية.

3- تكوين قوات إسلامية تنتمي إلى دول مختلفة وتحتل المناطق المتنازع عليها، ويتم حسم أمرها عن طريق لجنة إسلامية للوساطة.

4- أن ينص الاتفاق النهائي على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى.

وبعد أربع سنوات من الحرب، علقت دولة الإمارات على استمرار الحرب على لسان الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي العهد الذي صرح بقوله: "موقفنا الثابت من هذه الحرب منذ نشوبها، هو العمل بكل ما نملك من جهد لوقف القتال بين العراق الشقيق وإيران الصديقة، إيمانا منا بأن نزيف الدماء المستمر وإهدار الموارد والإمكانات المادية والاقتصادية لن يكون في مصلحة الشعبين.. لقد أثبتت مجريات الأمور على جبهات القتال طوال السنوات الماضية أن تحقيق أي طرف من الطرفين لأي انتصار حاسم في القتال، ليس سوى وهم وسراب" (33).

وفي أعقاب الاحتلال الإيراني لجزيرة الفاو العراقية عام 1986، وما رافقها من تهديدات، واقتناع قادة مجلس التعاون العربية، بأن إيران لن توقف الحرب، وأن التركيز يجب أن يكون مع الأطراف العربية التي تدعم إيران لوقف الحرب، وبهذا جاءت زيارة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي إلى سوريا وليبيا؛ محاولة لحثهما من أجل إقناع إيران بالاستجابة لجهود السلام، كما شهد الوضع تحركا سياسيا إماراتيا آخر لوقف الحرب بين العراق وإيران، حيث كشف رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس مجلس الأمن حينذاك حسين الشعالي، عن أسرار لقاء جرى بين وزيري خارجية الإمارات وإيران في نيويورك أثناء بدء الدورة الجديدة للأمم المتحدة، حثت الإمارات خلاله إيران على التعاون مع مجلس الأمن رغبة منها في إنهاء الحرب (34).

وخلال قمة عمان الاستثنائية في ٢٠ سبتمبر/أيلول ١٩٨٧، طرح الشيخ زايد بن سلطان رئيس الإمارات مشروعا لوقف الحرب يقضي بأن يبادر القادة العرب في القمة بتفويض ثلاثة منهم ممن يتصفون بموقف محايد للسعي بين العراق وإيران وكانت خطته تشتمل على أمور من أهمها، انسحاب قوات البلدين إلى الحدود الدولية، ووقف إطلاق النار، وإجراء تحكيم من قبل محكمين يكون القادة العرب ضامنيه (35).

وفي السياق نفسه، أصبحت الإمارات في عام ١٩٨٧، رئيسة الدورة لمجلس التعاون الخليجي، لذا أبلغت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي سابقا، وفرنسا، وبريطانيا، والصين) بوجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي حول الحرب وحرية الملاحة في المياه الدولية للخليج، وكذلك حرية الملاحة ومرور السفن التجارية من وإلى موانئ

دول المجلس، وقامت باستدعاء سفراء الدول المذكورة وسلمت كل واحد منهم نص البيان الختامي الصادر عن اجتماعات الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون الذي عقد في جدة في عام ١٩٨٧. وأعقب ذلك دعوة وجهها الشيخ زايد بن سلطان لإيران أثناء اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، دعا فيها إيران إلى الاستجابة غير المشروطة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (598) الداعي إلى وقف الحرب العراقية الإيرانية والجلوس إلى مائدة التفاوض، للوصول إلى قرار يرضي طرفي الحرب [36].

وهكذا نرى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهودا في جميع المحافل الدولية؛ من أجل إيقاف الحرب بين العراق وإيران، فضلا عن ذلك أبقت على خيط من العلاقات مع إيران من أجل أن تكون قناة للعمل الدبلوماسي برغم المحاولات الإيرانية الرامية إلى التأثير فيها والتي تمثلت في قصف حقلي (أم النجوش) النفطي في تشرين الأول ١٩٨٧، وحقل (مبارك) النفطي في الشارقة في 18 إبريل/نيسان ١٩٨٨، ولكن هذا لم يؤد إلى موقف أو رد من دولة الإمارات العربية المتحدة وبقيت على موقفها السابق، وتأكد هذا الموقف عبر تصرح الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي العهد عندما قال: "إن هذا العدوان لن يفت في عضلنا، ولن يثنينا عن السياسة التي نلتزم بها ولاسيما فيما يتعلق بضرورة مواصلة الجهود لوقف الحرب العراقية الإيرانية، وستظل الإمارات العربية المتحدة تتصرف بحكمة الشعوب المؤمنة بالعدل والسلام"، وأضاف، في تصريحه: "أن العدوان الذي تعرضت له منشأتنا النفطية لن يخدم في المحصلة النهائية إلا القوى الطامعة في المنطقة، والتي تتلمس الذرائع للتدخل بعد أن بذلنا الجهود المضنية لإبعادها [37].

لقد كان موقف الإمارات ينحصر في إجراء حوار مع إيران والدول المساندة لها في الحرب كسوريا وليبيا والوساطة الجزائرية، وكان وزير الخارجية الإماراتي قد بعث برسالة إلى نظيره الإيراني في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٨٨، وجاءت موافقة ايران على القرار المذكور مشروطة، كما قال نائب وزير الخارجية الإماراتي في اليوم التالي، بأن تنهي دول الخليج العربية ما أسماه تأييدها للعراق [38].

وقد قام وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي بزيارة الإمارات في أبريل 1988؛ وعقد اجتماعا في أبو ظبي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد بن عبد الله، وقدم " أدلة موثقة" عن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد. ودعا علي ولايتي الإمارات إلى توسيع نطاق التعاون مع إيران من أجل نزع فتيل التوتر في المنطقة. وقد أفادت الوكالة الإيرانية لدى عودته إلى طهران، أن

نظرائه في المشيخات الثلاث لديهم "وجهات نظر متطابقة حول ضرورة محاربة النظام الصهيوني والغطرسة العالمية" [39].

وخلال زيارة نائب وزير الخارجية الإيرانية محمد علي بشارتى اتصل عضو مجلس قيادة الثورة سعدون شاكر برئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان لينسق معه شروط التفاوض مع الجانب الإيراني، وقالت الوكالة الإيرانية إن وزير الدفاع الإماراتي محمد بن راشد استقبل في اليوم نفسه نائب وزير الخارجية الإيراني بشاراتي لنفس الأمر، وأبلغه أن الإمارات رحبت بالخطوة الإيرانية في قبولها قرار الأمم المتحدة رقم (٥٩٨) بوقف إطلاق النار، والدخول في مفاوضات مع العراق لإنهاء الحرب برعاية الأمم المتحدة، إذ بارك الشيخ زايد آل نهيان خلال استقباله علي محمد بشارتى في ٣٠ يوليو/تموز ١٩٨٨، توجه إيران نحو السلام [40].

وكذلك وقفت الإمارات وساندت العراق في المفاوضات المباشرة مع إيران وباركتها، ووقفت ضد التهديدات الأمريكية للعراق وخاصة بعد قرار الكونجرس الأمريكي بفرض العقوبات على النظام العراقي بزعم استخدامه السلاح الكيمياوي ضد الأكراد في قرية حلبجة [41].

وعلى الرغم من هذه الميول نحو العراق، إلا أن مواقف دولة الإمارات تجاه العراق وإيران كانت توفيقية، بل تضمنت انحيازا مبطنا لإيران، حيث نجحت التهديدات الإيرانية في إسكات دولة الإمارات عن مطالباتها بالجزر الثلاث، وعن اتخاذ موقف متضامن مع العراق، حتى أن المسؤولين الإماراتيين رفضوا تأكيد دور إيران في المؤامرة ضد البحرين عام ١٩٨١، ولم تخف الإمارات دورها في توظيف شواطئها لمساندة إيران، حيث أكد الشيخ زايد آل نهيان: "أننا لم نساعد طرفا ضد الطرف الآخر، كل ما قمنا به أننا سهلنا شراء بعض احتياجات العراق وإيران الطبية والغذائية عن طريق موانئ الإمارات، بل إن الأمر وصل إلى تزويد إيران بالسلاح من خلال تهريبه من قبل مواطنين من أصل إيراني عن طريق الموانئ الجنوبية[42]. ويتبين من ذلك بأن الإمارات لم تطالب إيران بالجزر خلال الحرب؛ لأنها رأت عدم استفزاز إيران، وخوفها من امتداد آثار الحرب إليها، ولاختلاف المواقف بين الإمارات التي تتكون منها الاتحاد.

رابعا- الموقف العسكري والمالي:

اتخذت معظم دول الخليج العربي موقفاً داعماً للعراق في حربه ضد إيران، وتفاوت هذا الدعم وفقاً للمصالح العليا لكل دولة، ووفقاً لأيديولوجيتها، وكان الثالوث الخليجي المتقدم: الكويت والسعودية والإمارات يظهر تحالفه الاستراتيجي مع العراق رافعاً شعاراً علنياً لذلك هو: دعم العرب لشقيقهم ضد

عدوه الطامع في أرضه، وكانت تستتر تحت هذا الشعار مصالح خفية، فالعراق يخوض حرباً بالنيابة عن هذه الدول ضد عدو مشترك يمكنه أن يهدد مصالحهم وتجانس مجتمعاتهم، ليس عن طريق الحرب المعلنة، وإنما عن طريق التغلغل في هذه المجتمعات، وخاصة أن إيران تسيطر على المضيق الذي يمثل متنفساً مهماً لهم على مختلف المستويات، وأهمها المستوى الاقتصادي حيث تعبر ناقلات نفطهم. كما أن إيران تدعي باستمرار عائدية أراض في هذه الدولة أو تلك من دول الخليج، بل زعمت أن دولة بكاملها تعود لها.

تشير المصادر بأن السعودية قدمت للعراق 30,9 مليار دولار أمريكي، وقدمت الكويت 8,2 مليارات دولار أمريكي، والإمارات العربية 8 مليار دولار أمريكي [43]. وفتحت موانئ الدول الخليجية أبوابها لاستقبال ما يحتاجه العراق من عتاد عسكري، حتى أن القوات العسكرية العراقية فتحت ممثلات لها في تلك الموانئ. وتحالف أصدقاء دول الخليج مع العراق، وأمدوه بما يلزم لإدامة الحرب، وليس من شك في أن طائرة (الأواكس) الأمريكية التي وصلت إلى السعودية قد أسهمت في المجهود الحربي للعراق، ولكن بشكل غير مباشر، حيث حرص العراق كثيراً على موقفه الرافض لتدخل القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ولم يخفف من تشدده إزاء ذلك إلا بعد أن طالت الحرب، وكثرت متغيراتها، ومع ذلك انتهت الحرب من غير دعم أجنبي واضح على مستوى الإمداد بالأسلحة والتجهيزات[44].

ولكن رغم ما ذكر عن الدعم الخليجي للعراق بشكل عام؛ إلا أن الموقف الإماراتي بشكل منفصل غلب عليه الغموض والتردد في تقديم الدعم الكامل للعراق كما هو متوقع منها لدى المراقبين في العراق والعالم العربي؛ فعقب قيام الثورة الإيرانية سارعت الإمارات لإقامة علاقات تجارية جديدة واسعة مع إيران؛ وأجرت مشاورات معها في مجال تطور سوق البترول وأثرها على الدول المصدرة للنفط، واستقبلت غرف التجارة والصناعة الإماراتية عددا من المبعوثين الإيرانيين لإقامة علاقات تجارية متينة بين مجالس الإمارات العربية المتحدة وإيران، تضمنت فتح مكاتب تجارية إيرانية بالإمارات، وتبادل الزيارات مع الوفود التجارية، وإقامة أسابيع تجارية إيرانية وتأسيس شركة ملاحية، وزيادة عدد الخطوط البحرية المسيرة بين ميناء بندر عباس وموانئ الإمارات، وزيادة عدد الخطوط الجوية، وظلت أسواق الإمارات مفتوحة لإيران [45].

وعلى ضوء ذلك، اتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسية متوازنة من الحرب، وذلك يتضح من التصريحات الإماراتية بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية؛ ففي 15 مايو/أيار ١٩٨١، أعلن رئيس

الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مؤتمر صحفي قوله: كانت الآمال ألا تستمر هذه الحرب حتى الآن، ونأمل ألا تكون هناك حرب، ولكنها إرادة الله. لا أحد يعرف ما هي الخيرة وما هو الخيار، النتيجة الوحيدة للحرب أنها دمار وضد النهضة والتقدم[46].

ولكن رغم هذه المهادنة الإمارتية كان هناك رفض إيراني متكرر لمبادرات السلام، بل والاعتداء على الملاحة في الخليج، ذلك بعد قصف الناقلات النفطية السعودية والكويتية في شهر مايو/أيار عام 1984؛ وقد استنكرت الإمارات من خلال مجلس التعاون، وطالبت ايران بالكف عن تكرار الاعتداءات على الساحة البحرية [47]. وبجانب الاستنكار أخذت الدول الخليجية تزيد من قدراتها الدفاعية والعسكرية لمواجهة الحرب، وللوقوف ضد التهديدات التي يتعرض لها؛ وكانت دولة الإمارات أول دولة في المجلس تستضيف في خريف ١٩٨٣ تمارين عسكرية بمشاركة جميع دول المجلس وهي ما عرفت بقوات درع الجزيرة فيما بعد [48].

وبالنسبة إلى السياسية النفطية التي اتبعتها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ فقد طالبت عن طريق وزير النفط الإماراتي مانع سعيد العتيبي بتخفيض أسعار البترول، وذلك في اجتماع وزراء النفط في الرياض يوم ٢٢ فبراير/شباط ١٩٨٣، والذي حضره كل من وزراء نفط السعودية والعراق والكويت وقطر والإمارات، وأكد الوزير الإماراتي "إذا لم يتم الاتفاق بين دول الأوبك على تخفيض الأسعار، فإن أقطار الخليج العربي هذه ستخفض من جانبها أسعار بترولها بمعدلات أكبر مما يمكن أن تقبل به من الأسعار في الأوبك، والسبب في ذلك هو تدني مستويات الطلب العالمي وبخاصة على نفط دون الأوبك، وتزايد إنتاج صادرات النفط من غير دول الأوبك"، ولذا قامت دول الأوبك وبعد الضغوط التي عانت منها بتخفيض أسعار النفط [49].

ولكن على غير المتوقع – من تعديل الموقف الإماراتي تجاه تطوير الدعم المقدم للعراق بعد الاعتداءات الإيرانية على حاملات النفط وتعطيل حركة الملاحة في الخليج – استمرت العلاقة المتميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران؛ نتيجة للمصالح الاقتصادية معها، وعدم اقتناعها بالحرب، والخوف من انتقام إيراني؛ حيث أشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية الأمريكية في شهر أغسطس/آب ١٩٨4 ما يلي: واجه المسؤولون في دولة الإمارات العربية المتحدة انتقادات من شركائهم في دول مجلس التعاون الخليجي؛ لإصرار دولة الإمارات على الحفاظ على التعامل مع إيران؛ "إذ يحتجون على ذلك بقولهم :"إن أصدقائنا في دول المجلس يلوموننا، لكنهم لا يستطيعون الدفاع عنا" [50].

وفي نفس السياق رفض الشيخ محمد بن راشد طلب دول مجلس التعاون الخليجي بالسماح بدخول أسلحة للعراق يتم تحميلها من الفجيرة، على أن تشحن من الإمارات العربية المتحدة، مثلما رفض حاكم دبي، على أساس أنه غير ضروري، وأن وزير الدفاع تلقى هذا الطلب استنادا لمعاهدة الدفاع المشترك [51].

وبدا واضحا درجة الخوف من بطش النظام الإيراني ومواصلة الإمارات سياسة إرضائه بكل الطرق المستترة؛ ووصل الأمر إلى مخاطبة الشيخ محمد بن راشد حكومة فرنسا أن تضغط على العراق لتخفيف هجماته على إيران؛ خوفا من العواقب التي قد تشمل كل الخليج [52]. وكما قال محمد بن راشد إنه لا يوجد تهديد للكويت من قبل إيران، ولو أن ثمة تهديد للكويت، فليس أمام دول الخليج سوى الاستجابة لمساعدة الكويت، وهذا يمثل كارثة للإمارات؛ ولذا فإن الإمارات كانت تطالب الكويت بعدم اتخاذ أي عمل لإغضاب الإيرانيين. وأضاف بأن الإمارات لامت الغرب لتركها إيران لأن تصبح قوية بهذا الشكل؛ عن طريق تحسين العلاقات معها، وعدم الوقوف أمام إمدادها بالسلاح [53].

وفق هذا النهج تشير الوثائق أن الإمارات كانت في اللائحة السوداء لدى العراق لسببين: الأول أن الإمارات كانت غطاء ماليا لإيران، وأن العراقيين مقتنعين بأن إمارة الشارقة كانت تستخدم كمعبر للعتاد العسكري لإيران. وقد أوضحت الكويت هذه النقطة الأخيرة لحاكم الشارقة الشيخ سلطان، والذي علق بأنه لم يستطع معاداة إيران، مدعيا بأن دبي كانت أكثر تدخلا من الشارقة في دعم التسهيلات إلى إيران؛ لذا لم يكن مستغربا شكوى طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقي إلى السلطان قابوس أثناء زيارته إلى عمان من موقف الإمارات الذي اعتبره ذو الوجهين تجاه العراق [54]. وقد واصلت الإمارات على نهجها حتى عام 1986م – حيث بدأ انهيار العراق الاقتصادي وبالتالي العسكري؛ ذلك نتيجة انخفاض سعر النفط، واحتلال إيران مثلث الفاو، وفي الوقت نفسه حافظت المنتجات الصناعية على أسعارها [55].

وهكذا واجه العراق معادلة صعبة هي أقرب إلى المؤامرة منها إلى أي تفسير آخر، ذلك أن دول الخليج يمكنها تحمل تدهور أسعار النفط؛ لأنها لم تتعرض لما تعرض له العراق من خسائر كبيرة بسبب الحرب وبفعلها. وأصبحت قدرة العراق على التحمل في أدنى مستوياتها، وكانت نتائج انخفاض أسعار النفط بالغة الخطورة عليه إذا ما قورن مع دول الخليج التي تأثرت هي الأخرى بهذا الانخفاض. وقد حمَّل العراق مسؤولية تدهور أسعار النفط بشكل مباشر لدولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة، ومع أن

السعودية كانت مسؤولة هي الأخرى عن هذا التدهور، إلا أن العراق لم يحملها مسؤولية ذلك لأسباب سياسية واستراتيجية. وتمثلت التهم التي وجهها العراق لكل من الكويت والإمارات في مجال تدهور أسعار النفط ما يلي:

1- الخروج عن الحصة المقررة المحددة من الأوبك، وزيادة الإنتاج إلى الضعف.
2- تجاوز الكويت على حقل الرميلة العراقي (سرقة النفط العراقي)، الأمر الذي عدّه العراق استفزازاً من جانب الكويت.
3- اتخاذ الكويت قراراً بزيادة إنتاجها من النفط في اليوم الثاني لوقف الحرب العراقية الإيرانية، أي في يوم 9 أغسطس/آب 1988م. وقد عزز وزير النفط الكويتي الشيخ علي الخليفة الصباح هذا الموقف، إذْ أدلى بتصريح لصحيفة دول ستريت جورنال في 12 سبتمبر/أيلول 1989م قال فيه: "إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة وهي 1.037.000 برميل يومياً، وستصر على 1.350.000 برميل يومياً، في وقت كانت تنتج فعلياً 1.700.000 برميل يومياً".
4- قيام الكويت باستفزاز العراق ضمن خطة مرسومه لضربه، وخاصة أن تحالف الكويت عسكرياً مع الولايات المتحدة الأمريكية صار أمراً تقليدياً بهدف تحطيم العراق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول الخليج العربي عقدت صفقات كبيرة لشراء الأسلحة لحسابها، وقد بلغت قيمة هذه الصفقات خلال الفترة 1980-1990م ألف مليار دولار [56].

وقد شكا العراق كثيراً من أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر سلبياً على دخله، مما يزيد الصعوبات التي يواجهها، وخاصة أنه لا يملك ما تملكه دول الخليج الأخرى مثل الكويت من استثمارات كبيرة في الخارج تستفيد من هذا الانخفاض، شأنها شأن المؤسسات الغربية. وعبَّر العراق عن تكبده خسائر مالية فادحة خلال الفترة 1981م- 1990م في مذكرة بعثها إلى جامعة الدول العربية في 15 يوليو/تموز 1990م، وقد ورد فيها أن خسائره بلغت 89 مليار دولار، يضاف إليها ملياران وأربعمائة مليون دولار ثمن النفط المستغل من حقل الرميلة [57].

الخاتمة والاستنتاجات

في ضوء ما سبق، يمكن إيجاز نتائج البحث على النحو التالي:

1- يُبَيِّن هذا البحث أن الحرب العراقية الإيرانية كانت نتيجة مؤامرة إقليمية ودولية، وسوء تقدير من الأطراف القيادية المشاركة فيها، وأنها كانت حرباً كارثية على الشعبين المتجاورين، لما تركته من آثار وجروح لا زالت موجودة حتى الآن. وكان هناك أسباب مباشرة للحرب، ولا يمكن اعتبارها أساسية، منها الخلاف السياسي الحاد بين الدولتين، والمشكلات الحدودية المزمنة بينهما، والخروقات الجوية والبرية والبحرية للحدود بين الدولتين، وخاصة الجانب الإيراني. بينما كانت الأسباب الحقيقية للحرب تتلخص في وجود مصلحة خليجية، ومصلحة إسرائيلية وأمريكية وغربية، ساهمت في دفع الطرفين للحرب وتهيئة كل مستلزمات استمرارها وإطالتها، وقد كانت دول الخليج عقلاً ومالاً مع العراق؛ لأنه الطرف الأقل خطورة – كما ظنت- على مصالحها، كما أن كل دول العالم الغربية والشرقية فتحت كل مستودعاتها من الأسلحة والمعدات للدولتين من أجل استمرار الحرب، والحصول على المكاسب المادية.

2- كان موقف الإمارات يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي وميل نحو العراق، وإن كان هذا يختلف من إمارة إلى أخرى، فقد كان موقفها يتطور بتطور مجريات الحرب، وكلما ازداد تأثير خطر الحرب على المنطقة، ازدانت ردود الفعل الدبلوماسية لدولة الإمارات بما يتناسبا مع قدراتها، ولذلك أبقت دولة الإمارات على علاقات مع إيران لتكون قناة للتواصل مع دول المنطقة ويمكن استخدامها لأغراض التأثير في الجانب الإيراني خدمة لإحلال السلام وسيادة الأمن في المنطقة.

3- عملت الدبلوماسية الإماراتية على الدعوة المستمرة لوقف القتال واللجوء للحوار، والتأكيد على مبدأ حسن الجوار مع الجميع، ودعوة الأطراف المتحاربة إلى التجاوب مع المساعي المبذولة لاستعادة السلام بالمنطقة، إضافة لرفض توكيل مسئولية أمن الخليج إلى قوة أجنبية لأنها مهمة أهله وشعوبه؛ ولذا استعانت دول الخليج بالنظام الإماراتي في ظل تعاطيه مع النظام الإيراني كقناة وصل أثناء الحرب عندما وصلت المفاوضات معه إلى طريق مسدود لحل النزاع مع العراق، خوفا من التهديد الإيراني المباشر لهذه الدول.

4- يرى الباحث أن النظام الإماراتي أخطأ في تقديره في حجم التعاون أو المهادنة للنظام الإيراني طمعا في استعادة الجزر المحتلة، حيث أثبت البحث والوقائع أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها

لتعنت النظام الإيراني وعدم تقديره لحجم التسهيلات التي قدمتها دولة الإمارات أثناء الحرب من تعاون ومحاولات لإيقاف نزيف الصراع بين البلدين.

5- يعطي تراكم الديون العراقية، وخاصة مطالبة دول الخليج بهذه الديون، مؤشراً على نكران الجميل، وفقدان الثقة، وازدراء الدماء التي سالت من أجل الجميع. فالحقيقة أن المال الخليجي ساهم في إسناد العراق، ولكن بعد انتهاء الحرب كانت قدرته على التحمل أقل من الجميع بسبب الخسائر الهائلة التي تحملها، خاصة في الجانب الاقتصادي، وبعد تدهور أسعار النفط بسبب ضخ النفط إلى الأسواق العالمية بكميات أكبر من حاجة السوق من قبل الكويت ودولة الإمارات أصبح لا يمكن تفسير ذلك إلا من خلال نظرية المؤامرة، كمحاولة لتركيع العراق اقتصادياً.

الهوامش:

(1) بيار سالنجر، وإريك لوران: حرب الخليج – الملف السري، ط 11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص 24-25، ص80.

(2) مدحت أيوب: حرب الخليج والأمن القومي العربي، دراسات صوت العرب (1)، دار صوت العرب، القاهرة، 1993م، ص83، 84، 85.

(3) جيمس بيل: سياسة الهيمنة، الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مجلة دراسات عالمية (إيران والعراق)، العدد 48، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2003م، ص52.

(4) لمزيد من التفاصيل عن الزيادة في أسعار نفط الأوبك راجع: النشرة الصادرة من الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية الإفريقية بعنوان: العراق الأوبك التحديات، ص 9؛ وزارة الثقافة والإعلام العراقية: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، ط3، يونيه/حزيران، 1983م، ص46؛ محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1992م، ص 127.

(5) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، مصدر سابق، ص124-126.

(6) عن الأطماع الإيرانية في الخليج العربي راجع: عبد العزيز نوار: الشعوب الإسلامية في التاريخ الحديث، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1960م، ص12، 136.

(7) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج، مصدر سابق، ص123.

(8) Thomas Latschan: Iran and Israel: The best of enemies, Middle East, 17/02/2014, Permalink https://p.dw.com/p/1BAPl

(9) Ronen Bergman: The Secret War with Iran: The 30-Year Clandestine Struggle Against the World's Most Dangerous Terrorist Power, New York: Free Press, 2007, PP. 40-48.

(10) Thomas Latschan: Op. cit.

(11) عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب: أزمات العراق والكويت – أبعادها ونتائجها وموقف صحيفة الأهرام منها، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1995م، ص173-178.

(12) ميخائيل غورباتشوف: البروستريكا، إعادة البناء والفكر الاشتراكي إلى أين نحن سائرون، ترجمة: الدكتور عباس خلف، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد، 1990م، ص201.

(13) مريم سلطان لوتاه: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة: أنموذج لسلوك الدول الصغيرة على المستوى الخارجي، شئون اجتماعية, العدد 144، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، 2019، ص 66.

(14) مريم سلطان لوتاه: مصدر سابق، ص 67.

(15) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2017 – 2018: مركز الخليج للدراسات، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، 2018، ص 15 – 40.

(16) شاكر محمود وهيب: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، ط 1، مؤسسة دار رسلان، دمشق، 2011، ص 176.

(17) فاخر عبدالرحمن علي: الدول العربية والحرب العراقية – الإيرانية 1980 – 1988، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1434هـ/2013م، ص 115.

(18) عبدالرحمن محمد النعيمي: الصراع على الخليج العربي، ط 2، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1994، ص ص 132-133.

(19) سلمى عدنان محمد: إيران وأمن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (٣٨)، البصرة ، ١٩٨١م، ص ١٠٨-١٠١.

(20) موسوعة مقاتل من الصحراء: النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، حول الجزر الثلاث، أنظر الموقع: http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/ERAN-EMARA/sec02.doc_cvt.htm

(21) فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 112.

(22) عبد الرزاق خلف محمد الطائي: النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث: طنب الكبرى. طنب الصغرى. وأبو موسى، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2009، ص ص 167–169.

(23) شاكر محمود وهيب، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(24) United Press International: The United Arab Emirates today denied Syrian newspaper reports that American troops were sent to the country because of the Iraqi-Iranian war, October 06, 1980, Monday, Abu Dhabi, PM cycle.

(25) نايف علي عبيد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 110؛ فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 112.

(26) ناجي صادق شراب: السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧، ص 208. وأيضا: علي عبد الحسين عبد الله: أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان، دمشق، 2011، ص 125.

(27) فالحة صالح أحمد الصالح، سياسة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي ١٩٧١–١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٧٩.

(28) شاكر محمود وهيب، مصدر سابق، ص 183.

(29) عبد الرزاق خلف محمد الطائي (مركز الدراسات الاقليمية/جامعة الموصل/ العراق): قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية، دنيا الوطن، 5 مارس 2011م، أنظر رابط المقال: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/03/05/221977.html

(30) فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 118.

(31) محمد حسن العيدروس: دراسات في العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، ط 1، الكويت، ١٩٩٩، ص 230.

(32) جريدة الأهرام المصرية: العدد (٣٥٢٢١)، بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٣؛ جريدة القبس الكويتية: العدد (٥٠٧٩)، بتاريخ ٢١/5/١٩٨٣؛ عبد الحسين عبد الله، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(33) وثائق مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: العدد (42)، السنة ١١، جامعة الكويت، الكويت، أبريل/نيسان ١٩٨٠، ص ٢٥٠؛ فالحة صالح أحمد الصالح: مصدر سابق، ص ٧٢.

(34) فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 118.

(35) علي عبد الحسين عبد الله: مصدر سابق، ص ص 125–126.

(36) فالحة صالح أحمد الصالح: مصدر سابق، ص 73.

(37) ماهر عبدالواحد خليل الدوري: دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في التطورات السياسية، والنظام السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990، ص 124.

(38) فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 123.

(39) BBC Summary of World Broadcasts: Iran's Foreign Minister visits Oman, UAE and Qatar, April 14, 1988, Thursday, The Middle East, Africa and Latin America; 4 (A). The Middle East; ME/0125/i.

(40) BBC Summary of World Broadcasts: Arab committee's support for Iraq on direct talks more diplomatic contacts, August 4, 1988, Thursday, The Middle East, Africa and Latin America; 4 (A). The Middle East; ME/0221/i.

(41) جريدة الأهرام المصرية: العدد (٣٧٤٧٨)، بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٩.

(42) مؤيد إبراهيم كاظم الونداوي: الحرب العراقية – الإيرانية وأثرها على الأمن القومي العربي والأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨6، ص ٣٧١.

(43) Iraq Survey Group Final Report, Weapons of Mass Destruction (WMD), https://web.archive.org/web/20171012072100if_/https://www.globalsecurity.org/wmd/library/report/2004/isg-final-report/ch2_anxd_img06.jpg.

(44) زكي خيري: الحرب العراقية الإيرانية (قضايا الدفاع عن الوطن والثورة)، بغداد، 1987م، ص 20

(45) محمد حسن العيدروس: الجزر والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية: دراسة وثائقية ارشيفية، دار العيدروس للكتاب الحديث، الكويت, 2002، ص 25.

(46) علي عبد الحسين عبد الله: مصدر سابق، ص ص 124–125.

(47) فاخر عبد الرحمن علي: مصدر سابق، ص 116.

(48) عبدالرحمن محمد النعيمي: مصدر سابق، ص 172.

(49) فاخر عبدالرحمن علي: مصدر سابق، ص 119.

(50) شاكر محمود وهيب: مصدر سابق، ص ١٨٢.

(51) FCO 8/5831: Iran/Iraq, from FM Dubai 160720Z OCT to Priority Abu Dhabi TELNO 12 OF 16 October 1985, Confidential, P. 16.

(52) FCO 8/5831: Iran/Iraq: A Snippet From the UAE, from (H.B. Walker) British Embassy In The United Arab Emirates to (Chanceries: Paris, Baghdad, Dubai, BIS Tehran), Abu Dhabi, 25 September 1985, Confidential, P. 17.

(53) FCO 8/5831: Iraq/UAE, from (H.B. Walker) British Embassy In The United Arab Emirates to (Chanceries: Dubai, Kuwait, Baghdad, Washington, UKMIS, New York, BIS Tehran), Abu Dhabi, 15 September 1985, Confidential, PP. 18-19.

(54) FCO 8/5831: Iraq/ UAE, JGT Shipman to Chancery Dubai & Chancery Muscat, 4 August 1985, Confidential, P. 20.

(55) حنا هلال، الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة، دار سينا للنشر، القاهرة، 1990م، ص12.

(56) محمد حسنين هيكل، جريدة الدستور الأردنية، العدد الصادر في 1994/9/17م، ص4، ص19.

(57) بيار سالنجر وأريك لوران: مصدر سابق، ص 58.

List of documents and sources

First: Arabic and Arabized books:

A- Arabic books.

1-Pierre Salinger and Eric Laurent: The Gulf War - The Secret File, 11th Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut

2-Hanna Hilal, The Conflict over Kuwait, The Issue of Security and Wealth, Dar Sina Publishing, Cairo, 1990 AD

3-Zaki Khairy: The Iraq-Iran war (issues of defending the homeland and the revolution), Baghdad, 1987 AD

4-Salma Adnan Muhammad: Iran and the Security of the Arabian Gulf, Center for Arab Gulf Studies, Special Series (38), Basra, 1981 AD

5-Shakir Mahmoud Wahib: The Foreign Policy of the United Arab Emirates, 1st Edition, Dar Raslan Foundation, Damascus, 201

6-Medhat Ayoub: The Gulf War and Arab National Security, Sawt Al-Arab Studies (1), Sawt Al-Arab House, Cairo, 1993, pp. 83, 84, 85
7-Muhammad Hassanein Heikal: The Gulf War, Illusions of Power and Victory, Al-Ahram Center for Printing and Publishing, 1st Edition, Cairo, 1992
8-Muhammad Hassan Al-Aidarous: Studies in Arab-Iranian Relations, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Edition 1, Kuwait, 1999
9- Muhammad Hassan Al-Aidarous: The Islands and the Iranian Occupation as a Model for Arab-Iranian Relations: An Archival Documentary Study, Dar Al-Aidarous for Modern Books, Kuwait, 2002,
10- Abdel Aziz Nawar: Islamic Peoples in Modern History, Said Raafat Library, Cairo, 1960 AD,
11- Abd al-Rahim Abd al-Hadi Abu Talib: The crises of Iraq and Kuwait - their dimensions and consequences and the position of Al-Ahram newspaper towards them, Nahdat al-Sharq Library, Cairo University, 1995
12- Abdul Rahman Muhammad Al-Nuaimi: The Struggle for the Arabian Gulf, 2nd Edition, Dar Al-Kunuz Literary, Beirut, 1994.
13- Abd al-Razzaq Khalaf Muhammad al-Tai: The Emirati-Iranian dispute over the three islands: the Greater Tunb. Lesser Tunb. and Abu Musa, Center for Regional Studies, Mosul, 2009
14- Ali Abdul-Hussein Abdullah: The security of the Arab Gulf in light of regional and international changes, Raslan House, Damascus, 2011
15- Mikhail Gorbachev: Perestroika, Reconstruction and Socialist Thought, Where Are We Going, Translated by: Dr. Abbas Khalaf, Knowledge Publishing and Distribution Company, Baghdad, 1990 AD
16- Naji Sadiq Sharab: The Foreign Policy of the United Arab Emirates, University Book House, Al Ain, 1987
17- Nayef Ali Obaid: The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: From Cooperation to Integration, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1996

ب- الكتب الانكليزية

1- Ronen Bergman: The Secret War with Iran: The 30-Year Clandestine Struggle Against the World's Most Dangerous Terrorist Power, New York: Free Press, 2007.

Second: Letters and Theses

1- Fakher Abdel Rahman Ali: The Arab Countries and the Iraq-Iran War 1980-1988, Master's Thesis, Institute of Arab Research and Studies, Arab Organization for Education, Culture and Science, 1434 AH / 2013 AD.

2-Falha Saleh Ahmed Al-Saleh, The United Arab Emirates' foreign policy towards the Arabian Gulf region 1971-1999, unpublished master's thesis, College of Education, University of Mosul, 2006 AD.

3- Maher Abdul Wahed Khalil Al-Douri: The United Arab Emirates: A Study of Political Developments and the Political System, unpublished MA thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1990.

4- Muayad Ibrahim Kazem Al-Wandawi: The Iraq-Iran war and its impact on Arab national security and Iraqi national security, unpublished MA thesis, College of Law and Politics, University of Baghdad, 1986 AD

Third: magazines and periodicals

A- Arab magazines

1- Al-Ahram newspaper: Issue (35221), dated 19/9/1983.
2- Al-Ahram newspaper: Issue (37478), dated 7/19/1989.
3- 1- Al-Dustour, the Jordanian newspaper, issue issued on September 17, 1994 AD
4- 1- Al-Qabas Kuwaiti Newspaper: Issue (5079), dated 214/5/1983
5- James Bell: The Politics of Hegemony, the United States of America and Iran, Journal of International Studies (Iran and Iraq), No. 48, Publications of the Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st edition, Abu Dhabi, 2003 AD
6- 1- Abdul Razzaq Khalaf Muhammad Al-Ta'i: A reading of the position of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf on the Iran-Iraq war, Donia Al-Watan, March 5, 2011, see the article link: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/03/05 /221977.htm
7- 1- Bulletin issued by Al-Mustansiriya University, Institute of Asian and African Studies entitled: Iraq OPEC Challenges, p. 9; The Iraqi Ministry of Culture and Information: Iranian hostility to Iraq, a follow-up to the sayings of Khomeini and his associates, 3rd edition, June / June, 1983 AD
8- 1- Maryam Sultan Lootah: The Foreign Policy of the United Arab Emirates: A Model for the Behavior of Small Countries at the External Level, Social Affairs, Issue 144, Sociologists Association in Sharjah, 2019
9- 1- Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies: Issue (42), Year 11, Kuwait University, April/April 1980.
10- 1- Gulf Strategic Report 2017-2018: Gulf Center for Studies, Gulf House for Press, Printing and Publishing, 2018, 2018
11- 1- Encyclopedia of a Desert Fighter: The conflict between Iran and the United Arab Emirates, over the three islands, see the website: http://www.muqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/ERAN-EMARA/sec02.doc_cvt.htm

ب- الدوريات الأجنبية

1- Thomas Latschan: Iran und Israel: The best of enemies, Middle East, 17/02/2014, Permalink https://p.dw.com/p/1BAPl.
2- United Press International: The United Arab Emirates today denied Syrian newspaper reports that American troops were sent to the country because of the Iraqi-Iranian war, October 06, 1980, Monday, Abu Dhabi, PM cycle.
3- Iraq Survey Group Final Report, Weapons of Mass Destruction (WMD), https://web.archive.org/web/20171012072100if_/https://www.globalsecurity.org/wmd/library/report/2004/isg-final-report/ch2_anxd_img06.jpg

رابعاً: الوثائق غير المنشورة.

أ- وثائق استخبارات هيئة الإذاعة البريطانية:

BBC (British Broadcasting Corporation) Archives:

(1) BBC Summary of World Broadcasts: Arab committee's support for Iraq on direct talks more diplomatic contacts, August 4, 1988, Thursday, The Middle East, Africa and Latin America; 4(A). The Middle East; ME/0221/i.
(2) BBC Summary of World Broadcasts: Iran's Foreign Minister visits Oman, UAE and Qatar, April 14, 1988, Thursday, The Middle East, Africa and Latin America; 4(A). The Middle East; ME/0125/i

ب- وثائق الأرشيف البريطاني:

(3) FCO 8/5831: Iran/Iraq, from FM Dubai 160720Z OCT to Priority Abu Dhabi TELNO 12 OF 16 October 1985, Confidential.

(4) FCO 8/5831: Iran/Iraq: A Snippet From the UAE, from (H.B. Walker) British Embassy In The United Arab Emirates to (Chanceries: Paris, Baghdad, Dubai, BIS Tehran) , Abu Dhabi, 25 September 1985, Confidential.
(5) FCO 8/5831: Iraq/ UAE, JGT Shipman to Chancery Dubai & Chancery Muscat, 4 August 1985, Confidential.
(6) FCO 8/5831: Iraq/UAE, from (H.B. Walker) British Embassy In The United Arab Emirates to (Chanceries: Dubai, Kuwait, Baghdad, Washington, UKMIS, New York, BIS Tehran) , Abu Dhabi, 15 September 1985, Confidential.